الفيتو الروسي لمنع دخول المساعدات الأممية العابرة للحدود غير قانوني ويهدف لنهب المساعدات الأممية

نجدد مطالبنا منذ سنوات بضرورة إنهاء الابتزاز الروسي للمساعدات الأممية

الأثنين 9 كانون الثاني 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

R230106

المحتوى

أولاً: ملايين السوريين يعتمدون في حياتهم على المساعدات العابرة للحدود 1

ثانياً: الشبكة السورية لحقوق الإنسان من أوائل الجهات التي أكدت أن إدخال
المساعدات الأممية العابرة للحدود في سوريا ليس بحاجة إلى إذن من مجلس الأمن..... 3

ثالثاً: روسيا استخدمت الفيتو أربع مرات من أجل تحويل المساعدات الأممية
لصالح النظام السوري: 4

رابعاً: المساعدات عبر خطوط التماس لا يمكن أن تكون بديلاً عن المساعدات العابرة للحدود: 6

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات: 8

أولاً: ملايين السوريين يعتمدون في حياتهم على المساعدات العابرة للحدود

حذرت الأمم المتحدة في 10/ تشرين الأول/ 2022 من أنّ سوريا ستشهد واحداً من أقسى فصول الشتاء هذا العام، بسبب نقص الوقود والطاقة وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وتقدر أحدث إحصاءات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الصادرة في 4/ كانون الثاني/ 2023، وجود 4.1 مليون شخصٍ يحتاجون للمساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية في شمال غرب سوريا، وأن 80 % من المستفيدين منها حالياً هم من النساء والأطفال.

قوافل إغاثية أممية دخلت إلى شمال غرب سوريا عبر معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا في 27/ كانون الأول/ 2022

في 22/ كانون الأول/ 2022 أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريراً عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2023 في سوريا، أورد التقرير أنّ سوريا لا تزال تحوي أكبر عدد للنازحين داخلياً في العالم، بـ 6.8 مليون شخصاً، وأضاف التقرير بأنه في عام 2023 سيكون هناك 15.3 مليون شخصاً بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وهي أعلى حصيلة تم تسجيلها منذ بداية النزاع، بما في ذلك 2.1 مليون نازحٍ يعيشون في مخيمات للنازحين داخلياً.

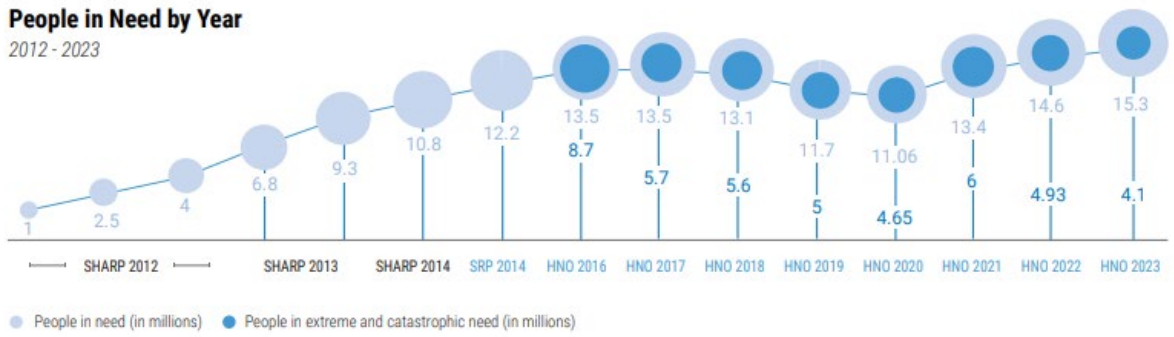

أعداد المحتاجين للمساعدة الإنسانية في سوريا منذ عام 2011 وحتى عام -2023
المصدر - تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادر في 22/ كانون الأول/ 2022

في أيلول المنصرم/ 2022 ظهرت هناك حالات مصابة بمرض الكوليرا في صفوف النازحين في شمال غرب سوريا، مما يعني مزيداً من الاحتياجات الطبية بما فيها مواد النظافة والرعاية من هذا المرض، على اعتبار أنَّ غالبية المخيمات تفتقر للبنى التحتية الأساسية مثل مصادر المياه الآمنة وشبكات الصرف الصحي، ما يشكل بيئة خصبة لانتشار مرض الكوليرا، وغيرها من الأمراض المشابهة، هذا الاستعراض الموجز يعطي تصوراً مبسطاً عن الأوضاع الكارثية في شمال غرب سوريا.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

> يعتمد سكان شمال غرب سوريا على المساعدات الأممية العابرة للحدود بشكل جوهري، تستغل روسيا ظروفهم القاسية لتتخذ منهم رهائن، وتبتز المجتمع الدولي للحصول على مكاسب مادية وسياسية، وقد أكدنا منذ سنوات أنه يجب على المجتمع الدولي التخلص من الابتزاز الروسي للأبد، واتخاذ خطوة إدخال المساعدات الأممية الحيادية والضرورية دون الحاجة لإذن من مجلس الأمن.

ثانياً: الشبكة السورية لحقوق الإنسان من أوائل الجهات التي أكدت أن إدخال المساعدات الأممية العابرة للحدود في سوريا ليس بحاجة إلى إذن من مجلس الأمن

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في العديد من الفعاليات الدولية وعبر وسائل الإعلام عن أن المساعدات الأممية العابرة للحدود في سوريا ليست بحاجة إلى إذن من مجلس الأمن الدولي، كما أصدرت ثلاثة تقارير وضحت فيها بشكل تفصيلي الأسباب القانونية والسياق الموجب لذلك:

التقرير الأول:

- صدر في 6/ تموز/ 2020، قبل أيام من الموعد المحدد لتجديد آلية إدخال المساعدات العابرة للحدود، طالبنا فيه بالاستمرار بإدخال المساعدات حتى في حال استخدام روسيا الفيتو ضد تمديد قرار مجلس الأمن.

التقرير الثاني:

- صدر في 8/ تموز/ 2021 قبل انتهاء مدة تفويض القرار رقم 2533 في 10/ تموز/ 2021، ذكرنا فيه أنّ المساعدات الأممية إلى شمال سوريا حيادية وضرورية للغاية وبموافقة القوة المسيطرة، لا تحتاج إلى إذن من مجلس الأمن، إضافةً إلى أنَّ النظام السوري متهم بسرقة ونهب المساعدات الإنسانية، وعرقلة وصولها، وحصار وتجويع مناطق كاملة.

التقرير الثالث:

- صدر في 16/ حزيران/ 2022، تحت عنوان "المساعدات الأممية عبر الحدود يجب أن تستمر في الدخول حتى في حال استخدام روسيا الفيتو في وجهها"، أكدنا فيه على أنَّ روسيا طرف في النزاع السوري وتستخدم الفيتو مع ارتكابها والنظام السوري جريمة التشريد القسري التي تشكل جريمة ضد الإنسانية، وأضاف التقرير أنّ تجديد قرار إدخال المساعدات الأممية العابرة للحدود في سوريا يعدُّ موسماً روسيَّاً لابتزاز الأمم المتحدة والدول المانحة.

أكدنا في جميع هذه التقارير على أن دخول المساعدات الأممية عبر الحدود هو عمل قانوني ولا يحتاج إلى إذن من مجلس الأمن، وبشكل خاص في سياق النزاع السوري، للأسباب الرئيسة التالية:

واحد: التدخل المحظور هو التدخل القسري (ليس بالضرورة أن يكون عسكرياً، أي تدخل قسري هو محظور)، ولا نعتقد أنَّ إدخال المساعدات الإنسانية الضرورية عبارة عن تدخل قسري، إنَّ عمال الإغاثة الأمميين غير مسلحين، وحياديين.

اثنان: المساعدات الإنسانية تمرُّ من تركيا أو العراق وكلا الدولتان موافقتان على دخول المساعدات، إلى مناطق خاضعة لسيطرة قوات المعارضة المسلحة أو قوات سوريا الديمقراطية، والقوى المسيطرة ترحِّب بدخول المساعدات، فهي مساعدات إنسانية مقدمة لمناطق تضمُّ ملايين المشردين قسرياً، وبالتالي ليست تعدياً على السلامة الإقليمية[1]، كما أنها تتم بموافقة السلطات المسيطرة فهي ليست تدخلاً قسرياً.

ثلاثة: الضرورة هي الأمر الأساسي للسَّعي نحو المساعدات الإنسانية، وفي شمال سوريا الضرورة أشد ما تكون:
يُقرُّ مشروع المواد الصادر عن لجنة القانون الدولي لعام 2001 بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً(ASR)[2]، ومشروع المواد بشأن مسؤولية المنظمات الدولية (ARIO)[3]، **بستة ظروف قد تمنع عدم مشروعية السلوك** الذي قد ينتهك التزاماً دولياً: الموافقة؛ الدفاع عن النفس؛ التدابير المضادة؛ القوة القهرية؛ الضائقة؛ والضرورة. ومسألة الضرورة هي الأكثر صلة بقضية المساعدات الإنسانية، وقد تحدثنا في الفقرة الأولى من هذا التقرير عن مدى الحاجة الماسة لقرابة 4.1 مليون مواطنٍ سوري في شمال غرب سوريا للمساعدات الأممية.

وضمن هذا السياق، دعمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مبادرة Cross Border Aid into Syria is Legal، التي انطلقت نهاية عام 2021، والتي توصلت لاستنتاج قانوني يتقاطع بشكل كبير جداً مع تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وقامت المبادرة بجولات واجتماعات لنشر وتوضيح هذا الرأي القانوني.

ثالثاً: روسيا استخدمت الفيتو أربع مرات من أجل تحويل المساعدات الأممية لصالح النظام السوري:

قام مجلس الأمن الدولي عبر القرار رقم 2165 (2014) بتسييس مسألة إنسانية بحتة، وطرحها للتصويت في المجلس بوجود روسيا الداعمة للنظام السوري عسكرياً وسياسياً والتي تملك حق النقض، ما منحها فرصة ذهبية لجعل موضوع المساعدات ورقة تفاوض وضغط لتحقيق مكاسب سياسية لها، إن كان فيما يخص الوضع في سوريا أو لاستخدامها في ملفات دولية أخرى. نشير إلى أن مجلس الأمن الدولي قد أصدر أحد عشر قراراً[4] متعلقاً بآلية تسليم المساعدات منذ أن أقر في 22/ شباط/ 2014 القرار 2139 الذي طالب بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية في سوريا عبر خطوط النزاع.
وقد استخدمت روسيا الفيتو أربع مرات قلصت من خلاله المعابر الحدودية من أربعة معابر هي معبر الرمثا واليعربية وباب السلام وباب الهوى إلى اثنين هما باب السلام وباب الهوى فقط، والتمديد كان لمدة ستة أشهر فقط، ثم إلى معبر وحيد (باب الهوى)، وعند التجديد التالي للقرار نجحت روسيا بإدخال مفهوم المساعدات عبر خطوط التماس، والمقصود بها القادمة من مناطق النظام السوري نحو الشمال السوري تمهيداً لإغلاق المعبر الحدودي الوحيد، وفق ما أقره القرار 2585 (تموز/ 2021) الذي سمح بتمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا مدة 6 أشهر فقط، قابلة للتمديد التلقائي ستة أشهر أخرى، والذي اشتمل لأول مرة على مفهوم تحسين أساليب إيصال المساعدات الإنسانية داخل سوريا ومشاريع الإنعاش المبكر.

---

[1] ريبيكا باربر، هل يسمح القانون الدولي بتقديم المساعدة الإنسانية دون موافقة الدولة المضيفة؟ النزاهة الإقليمية والضرورة والوظيفة الحتمية للجمعية العامة، ص6. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3786511

[2] الأمم المتحدة، مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/draft_articles/9_6_2001.pdf

[3] الأمم المتحدة، مشروع المواد بشأن مسؤولية المنظمات الدولية https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/draft_articles/9_11_2011.pdf

[4] القرار 2139 (22/ شباط/ 2014)، القرار 2165 (14/ تموز/ 2014)، القرار 2191 (17/ كانون الأول/ 2014)، القرار 2258 (22/ كانون الأول/ 2015)، القرار 2332 (21/ كانون الأول/ 2016)، القرار 2393 (19/ كانون الأول/ 2017)، القرار 2449 (13/ كانون الأول/ 2018)، القرار 2504 (10/ كانون الثاني/ 2020)، القرار 2533 (11/ تموز/ 2020)، القرار 2585 (9/ تموز/ 2021) ، القرار 2642 (12/ تموز/ 2022).

نستعرض فيما يلي استخدام روسيا الفيتو ضد عمل المساعدات الأممية العابرة للحدود في سوريا:

الفيتو الأول:

- في 20/ كانون الأول/ 2019 استخدمت كلاً من روسيا والصين الفيتو ضدَّ تجديد قرار مجلس الأمن رقم 2449 الذي يقضي بإعادة تفويض الأمم المتحدة بإدخال المساعدات إلى سوريا باستخدام المعابر الحدودية التي لا تسيطر عليها قوات النظام السوري، والذي ينتهي العمل به في 10/ كانون الثاني/ 2020.
- في 10/ كانون الثاني/ 2020 وافق مجلس الأمن الدولي على تمديد آليّة تسليم المساعدات الإنسانيّة عبر الحدود إلى سوريا، لكن لمدّة ستّة أشهر فقط وعبرَ نقطتَين حدوديّتَين مع تركيا حصراً.

الفيتو الثاني:

- في 7/ تموز/ 2020 استخدمت روسيا والصين الفيتو ضد مشروع قرار ألماني بلجيكي من أجل الاستمرار في إدخال المساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر معبري باب السلام وباب الهوى لمدة عام واحد. وفي المقابل قدمت روسيا مشروع قرار في 9/ تموز، دعا إلى إدخال المساعدات الإنسانية عن طريق معبر واحد بدلاً من معبرين وهو معبر باب الهوى ولمدة ستة أشهر فقط، ولم يتم تبنيه بسبب عدم كفاية الأصوات.

الفيتو الثالث:

- في 10/ تموز/ 2020 استخدمت روسيا والصين الفيتو مجدداً ضدَّ مشروع قرار قدمته ألمانيا وبلجيكا لإدخال المساعدات عبر معبري باب السلام وباب الهوى ولكن لمدة ستة أشهر فقط. وتقدمت روسيا في اليوم ذاته بمشروع قرار دعت فيه إلى إدخال المساعدات الإنسانية عن طريق معبر باب الهوى لمدة 12 شهراً، وطالب مشروع القرار الأمين العام تقديم تقرير مع نهاية آب حول التأثيرات "المباشرة وغير المباشرة للإجراءات الأحادية القسرية المفروضة على سوريا وعلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي وإيصال المساعدات الإنسانية داخل سوريا »، وتم تعطيل مشروع القرار بعد اعتراض سبعة أعضاء بينهم ثلاث دول دائمة العضوية.

في 11/ تموز/ 2020 اعتمدَ مجلس الأمن القرار رقم 2533[5] القاضي بتمديد آليّة تسليم المساعدات الإنسانيّة عبر الحدود إلى سوريا، عبر معبر باب الهوى فقط، ولمدة عام واحد حتى 10/ تموز/ 2021.

الفيتو الرابع:

- في 8/ تموز/ 2022 استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" خلال جلسة لمجلس الأمن لمناقشة تجديد القرار 2585 لإدخال المساعدات عبر الحدود مع تركيا إلى منطقة شمال غرب سوريا، وفي الجلسة ذاتها صوتت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ضد نص مشروع قرار روسي يقضي بتمديد آلية تسليم المساعدات مدة 6 أشهر، بينما امتنعت الدول الأعضاء الـ 10 المؤقتين في مجلس الأمن عن التصويت.
- في 12/ تموز/ 2022 تبنى مجلس الأمن الدولي مشروع قرار تقدمت فيه أيرلندا والنرويج، وقضى قرار مجلس الأمن الجديد رقم 2642 (2022) بتجديد آلية تسليم المساعدات الإنسانية عبر معبر باب الهوى مع تركيا حتى كانون الثاني/ 2023، وقد بيّن نص القرار أن تمديداً إضافياً مدة ستة أشهر أخرى سيتطلب قراراً منفصلاً، وقد صوتت 12 دولة لصالح القرار، بينما امتنعت ثلاث دول، هي فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، عن التصويت.

لم تكتف روسيا بتقليص فعالية قرار مجلس الأمن المتعلق بإدخال المساعدات عبر الحدود وحصره بمعبر وحيد بل هدد المسؤولون الروس في العديد من المناسبات بإغلاقه وإلغاء الآلية بشكل نهائي، كان آخرها تصريح فاسيلي نيبينزيا، مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، خلال جلسة لمجلس الأمن لمناقشة الوضع في سوريا في 21/ كانون الأول/ 2022 "إنَّ الوضع الإنساني الراهن في سوريا، لا يوفر سياقاً مناسباً للمناقشات عن تمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود" وأضاف "الحجج لصالح تمديد آلية نقل المساعدات عبر الحدود غير مقنعة، لأن عدم وجود البديل لها أمر مفتعل" حسبما نقلته وكالة روسيا اليوم.

[5] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم2533 https://undocs.org/ar/S/RES/2533(2020)

رابعاً: المساعدات عبر خطوط التماس لا يمكن أن تكون بديلاً عن المساعدات العابرة للحدود:

راقبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان القوافل التي عبرت من مناطق سيطرة النظام السوري إلى شمال غرب سوريا ضمن إطار تطبيق القرار 2585، وسجلنا عبور عشر قوافل فقط، خمسة منها قبل صدور قرار مجلس الأمن الأخير رقم 2642 (12/ تموز/ 2022)، كنا قد استعرضناها في تقرير سابق، وخمسة بعد صدور القرار وكانت على النحو التالي:

القافلة الأولى: في 4/ آب/ 2022 ضمت 14 شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

قافلة مساعدات أممية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة إلى مناطق شمال غرب سوريا قادمة من مناطق سيطرة قوات النظام السوري عبر معبر الترنبة - سراقب بريف محافظة إدلب في 4/ آب/ 2022

القافلة الثانية: في 17/ أيلول/ 2022 ضمت 16 شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

قافلة مساعدات أممية أثناء عبورها إلى مناطق شمال غرب سوريا من مناطق سيطرة قوات النظام السوري عبر معبر الترنبة - سراقب/ إدلب في 17/ أيلول/ 2022

القافلة الثالثة: في 22/ تشرين الأول/ 2022 ضمت 18 شاحنة محملة بالمساعدات الأممية المقدمة من كل من منظمة الصحة العالمية (WHO) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

قافلة مساعدات أممية أثناء عبورها إلى مناطق شمال غرب سوريا من مناطق سيطرة قوات النظام السوري عبر معبر الترنبة - سراقب/ إدلب في 22/ تشرين الأول/ 2022

القافلة الرابعة: في 30/ تشرين الثاني/ 2022 تألفت من 16 شاحنة محملة بالمساعدات الأممية المقدمة من كل من منظمة الصحة العالمية (WHO) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

القافلة الخامسة: 8/ كانون الثاني/ 2023 تألفت من 18 شاحنة محملة بالمساعدات الأممية المقدمة من كل من منظمة الصحة العالمية (WHO) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

قافلة مساعدات أممية أثناء عبورها إلى مناطق شمال غرب سوريا من مناطق سيطرة قوات النظام السوري عبر معبر الترنبة - سراقب/ إدلب في 8/ كانون الثاني/ 2023

تظهر القافلتان الثالثة والرابعة اللتان دخلتا في شهري تشرين الأول والثاني المنصرمين وشملتا قرابة 34 شاحنة فقط، مقابل قرابة 1377 شاحنة للمساعدات الأممية العابرة للحدود، دخلت عبر الحدود إلى سوريا في الشهرين ذاتهما، وفق ما أورده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم لمجلس الأمن حول تنفيذ قرار المجلس الخاص بتسلم المساعدات عبر الحدود إلى سوريا، في 15/ كانون الأول، تظهر أنَّ المساعدات القادمة من مناطق النظام السوري لا تشكل نسبة تذكر (أقل من 2.5%) من إجمالي المساعدات العابرة للحدود، ما يؤكد عدم جدية النظام السوري في الوفاء بالتزاماته وجعل هذه المساعدات بديلاً مكافئاً للمساعدات التي كانت تصل إلى المنطقة عبر الحدود.

وفي 1/ كانون الأول قال ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، في إحاطته أمام مجلس الأمن: "في حين أن العملية عبر الخطوط مكملة مهمة، إلا أنها غير قادرة في الوقت الحالي على استبدال حجم أو نطاق عملية الأمم المتحدة الضخمة عبر الحدود، والتي تصل إلى 2.7 مليون سوري كل شهر بالمساعدات الحيوية، بما في ذلك الغذاء واللقاحات".

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

- استناداً إلى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإنَّ على الدول مسؤولية السعي لتوفير المساعدة لسكانها، لكنَّ النظام السوري حجب الموافقة عن المساعدات الأممية، كي تمر عن طريقه بهدف التحكم بها ونهب أكبر قدر ممكن منها.
- يجب أن يتمكن جميع المدنيين في حالات النزاعات المسلحة من الحصول على جميع المساعدات الضرورية[6]، وفقاً للقانون الدولي العرفي[7].
- لا يمكن لروسيا التذرع بمفهوم السيادة وموافقة النظام السوري، لأنه المتسبب الرئيس في تشريد ملايين النازحين، ولا يكترث بوصول المساعدات الأممية إليهم.
- أظهر التقرير عدم وجود حاجة لإذن من مجلس الأمن أو موافقة من النظام السوري من أجل استمرار الأمم المتحدة في إدخال المساعدات عبر الحدود لملايين من المواطنين السوريين الذين هم في أمسّ الحاجة إليها.

[6] (اتفاقيّة جنيف 4 المادة 23، والبروتوكول 1 المواد 68-71) (البروتوكول 2 المادة، 8، والمادة 18 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 23، https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الملحق (البروتوكول) الإضافي الأول، المادة 68 و69 و70 و71، https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntccf.htm
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الملحق (البروتوكول) الإضافي الثاني، المادة 8 والمادة 18، https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntce2.htm

[7] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 55، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule55
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 56، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule56

التوصيات:

مجلس الأمن الدولي:

- رفع اليد عن التحكم بدخول المساعدات الأممية العابرة للحدود، فهي تدخل ضمن نطاق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الشؤون الإنسانية.
- عدم التذرع بمفهوم السيادة والتدخل من أجل توسيع صلاحيات مجلس الأمن التعسفية على حساب القانون الدولي وبشكل خاص المساعدات الإنسانية.
- التوقف التام عن استخدام الفيتو بشكل معارض للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصةً في حالات ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية مثل جريمة التشريد القسري.

الجمعية العامة للأمم المتحدة:

- في ظلِّ شلل مجلس الأمن، واستخدام الفيتو بشكل يتعارض جوهرياً مع حقوق الإنسان، وتوسيع صلاحيات مجلس الأمن على حساب حقوق الإنسان بما فيها المساعدات الإنسانية، يتوجب أخذ خطوات إضافية تجاه قرار يسمح بإدخال المساعدات عبر الحدود في حالة الضرورة والحجب التعسفي.

إلى منظمة الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر:

- الاستمرار في إدخال المساعدات عبر الحدود وتجاهل الفيتو الروسي لأنه تعسفي ومخالف للقانون الدولي.
- عدم الرضوخ لابتزاز النظام السوري وفضح عمليات سرقة المساعدات والتحكم بها.
- العودة إلى إدخال المساعدات عبر معبر اليعربية وباب السلامة في أسرع وقت ممكن.
- التنسيق والتعاون بشكل أكبر مع المنظمات الإنسانية المحلية وبشكل خاص تلك التي أثبتت مهنية عالية وحيادية واستقلالية.

إلى المجتمع الدولي وبشكل خاص الدول الصديقة للشعب السوري:

- دعم عملية إدخال المساعدات الإنسانية لمكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة عبر الحدود بصرف النظر عن قرار مجلس الأمن، واعتبارها مسألة خارجة عن صلاحياته.
- تقديم المزيد من المساعدات المباشرة إلى المنظمات السورية المحلية وبشكل خاص تلك التي أثبتت فعاليتها واستقلاليتها وحيادها.
- العمل على إيجاد آلية تنسيق بين الدول المانحة من أجل تفادِ أكبر قدر ممكن من عمليات التحكم والسرقة التي يقوم بها النظام السوري للمساعدات التي تمر من خلاله.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org